JUPITER PRIME

Consulting • Training • Advisory

جوبيتر برايم للاستشارات والتدريب

كتيّب الدورة

دورة تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها

18 – 22 أبريل 2027

مسقط

info@jupiterprime.uk

jupiterprime.uk

مسجّلة في المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية

دورة تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها

المرجع: 1090_41129 **التاريخ:** 18 – 22 أبريل 2027 **المكان:** مسقط **الرسوم:** GBP 5500

تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها دورة تدريبية مدتها أسبوع لصائغي التشريعات ومسؤولي السياسات وموظفي المجالس النيابية، يختبرون فيها صلاحية القانون المقترح وأداء القانون النافذ، ويعدون خطة تقييم الأثر والمراجعة. فالجهات التشريعية والوزارات مطالبة اليوم بتبرير كل قاعدة جديدة بالأدلة وإثبات نتائجها بعد الإصدار. وتقدم جوبيتر برايم للتدريب هذه الدورة في تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها.

لماذا يهم تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها الآن

تتشكل هذه الممارسة اليوم تحت ثلاثة ضغوط. فالمنشآت والمواطنون ينتظرون التشاور قبل أن تلزمهم القاعدة، وجهات الرقابة والتدقيق تسأل هل حققت القوانين أهدافها المعلنة، وتكاثر اللوائح الثانوية يرفع احتمال التداخل والتعارض مع التشريعات القائمة. والجهة العامة التي تحسن التقييم تختار الخيار الأخف عبئا وتدافع عنه أمام لجان الفحص وتلغي ما يثبت إخفاقه، أما التي تسيء التقييم فتراكم أحكاما مكلفة ومتناقضة. وتستند الدورة إلى ممارسات التقييم المعتمدة: تعريف المشكلة، والمقارنة بين الخيارات، وتقدير التكاليف والمنافع، والتشاور، وفحص الاتساق، والمراجعة اللاحقة وفق الأهداف المعلنة.

المستفيدون من تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها

- مسؤولون يصوغون مشكلة السياسة ويحددون أهدافها
- صائغون يختبرون الأحكام الجديدة مقابل المنظومة التشريعية القائمة
- محللون يقدرون تكاليف الامتثال ومنافعه للفئات المتأثرة
- موظفو لجان يفحصون بيانات الأثر المرفقة بالمشروعات
- قادة تقييم يقيسون مدى تحقيق القانون النافذ لغاياته

تستفيد الوحدات الوزارية أكثر حين يحضر مسؤول السياسات والصائغ والمحلل معا، إذ يعودون بمنهج تقييم واحد مشترك.

قدرات تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها

يعمل المشاركون على ملفات تقييم مستمدة من تنظيم قطاعي الصحة والنقل.

- تحديد المشكلة التنظيمية وأسبابها وأهدافها القابلة للقياس — الوزير الراعي
- موازنة الخيارات غير التنظيمية والخفيفة والتشريعية الكاملة — مجلس السياسات
- حساب تكاليف الامتثال والأعباء الإدارية والمنافع المتوقعة — المنشآت والمواطنون المتأثرون
- تصميم تشاور يصل إلى الفئات التي ستخضع للقاعدة — ممثلو أصحاب المصلحة
- اختبار الأحكام المقترحة من حيث التداخل والتعارض مع القوانين القائمة — مكتب الصياغة التشريعية
- بناء مراجعة لاحقة بمؤشرات وبند لموعد المراجعة — لجنة الفحص

مصطلحات تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها الأساسية

- تقييم الأثر التنظيمي — دراسة منظمة للمشكلة والخيارات والتكاليف والمنافع لقاعدة مقترحة قبل إقرارها.
- السيناريو الأساسي — الوضع المتوقع إن لم تصدر قاعدة جديدة، ويقاس عليه أثر كل خيار.
- تكلفة الامتثال — الوقت والنفقات التي يتحملها المخاطبون بالقاعدة لتلبية متطلباتها.
- بند الانقضاء — حكم ينهي سريان القانون تلقائيا عند تحقق شرط محدد ما لم يجدد.
- المراجعة اللاحقة للتشريع — تقييم بعد النفاذ لمعرفة هل يعمل القانون كما أريد له ويحقق أهدافه.
- منطق التدخل — السلسلة التي تربط أحكام القاعدة بالمخرجات وتغير السلوك والنتائج المقصودة.

تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها يوما بيوم

اليوم 1: دورة حياة القانون

- خريطة دورة صنع القانون — من مقترح السياسة إلى الإصدار والمراجعة
- مبادئ جودة التشريع — الضرورة والوضوح والتناسب وسهولة الوصول
- شجرة تعريف المشكلة — فصل الأسباب عن الأعراض قبل التشريع
- نموذج منطق التدخل — ربط الأحكام بالنتائج المقصودة
- بناء السيناريو الأساسي — ما يحدث دون قاعدة جديدة

اليوم 2: الخيارات والأدلة

- القائمة الموسعة للخيارات — المسارات غير التنظيمية والذاتية والتشريعية
- تقدير تكلفة الامتثال — العبء على المنشآت والمواطنين والجهات
- تحديد المنافع وتقييمها — الآثار النقدية والنوعية
- المقارنة متعددة المعايير — اختيار الخيار عند تعارض القيم
- اختبار التوزيع والمنشآت الصغيرة — من يتحمل العبء

اليوم 3: التشاور والاتساق

- تصميم خطة التشاور — التوقيت والقنوات والفئات المتأثرة
- تحليل ردود التشاور — تحويل الملاحظات إلى تعديلات في الصياغة
- فحص اتساق المنظومة التشريعية — التداخل والتعارض والإلغاء اللازم
- تعليمات الصياغة المستمدة من التقييم — توجيه الصائغ التشريعي
- بيان الأثر المقدم للفحص — ما تحتاج اللجان إلى رؤيته

اليوم 4: الإصدار وتصميم التقييم

- أسئلة الفحص حول بيانات الأثر — اختبار الأدلة قبل الإصدار
- مجموعة مؤشرات الرصد — قياس التنفيذ والنتائج
- بنود المراجعة والانقضاء — إدماج التقييم في النص
- منهج المراجعة اللاحقة للتشريع — الإجراءات والنتائج والآثار غير المقصودة
- قرار التعديل أو الإبقاء أو الإلغاء — التصرف بناء على نتائج المراجعة

اليوم 5: ممارسة خطة تقييم الأثر والمراجعة

- مشكلة الحالة وأهدافها — تطبيق شجرة المشكلة
- تقييم خيارات الحالة — تقدير تكلفة ثلاثة مسارات ومقارنتها
- نتائج التشاور والاتساق في الحالة — تعديل الخيار المفضل
- لجنة فحص الأقران — مساءلة الافتراضات في كل تقييم
- خطة تقييم الأثر والمراجعة — النسخة النهائية للاعتماد

تطبيق تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها بعد الدورة

- تطبيق شجرة المشكلة والقائمة الموسعة للخيارات على مقترح السياسة التالي في قائمة الصياغة.
- إعداد مجموعة مؤشرات رصد وبند مراجعة لقانون صدر حديثا ضمن اختصاص الوحدة.

أسئلة حول تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها

ما تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها ولماذا يهم الآن؟

هو دراسة القانون المقترح قبل إقراره ومراجعة آثاره بعد نفاذه. ويهم الآن لأن المواطنين والمنشآت وجهات الرقابة ينتظرون أدلة على حاجة القواعد الجديدة وعلى تحقيق القائمة منها لأهدافها.

من يستفيد أكثر من تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها؟

يستفيد أكثر مسؤولو السياسات وصائغو التشريعات وموظفو المجالس النيابية. فكل منهم يرى كيف تشكل الأدلة القانون من المقترح حتى المراجعة.

كيف يختلف تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها عن دورة في الصياغة التشريعية؟

يركز على الأدلة والاختيارات المحيطة بالقانون لا على صياغة أحكامه. فدورة الصياغة تعنى بالبنية واللغة، بينما تتناول هذه الدورة تعريف المشكلة وتقدير تكلفة الخيارات والتشاور والتقييم بعد الإصدار.

ماذا تعود به من تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها؟

تعود بتقييم تطبيقي مكتمل ومنهج قابل لإعادة الاستخدام. ويشمل ذلك شجرة مشكلة ومقارنة خيارات وتصميما للرصد.

تقييم الأثر التنظيمي ومراجعة التشريعات بعد نفاذها: الطريق إلى الأمام

تدعم خطة تقييم الأثر والمراجعة أولا الاختيار بين التشريع والتصرف دون قاعدة جديدة. ويستخدمها مسؤولو السياسات والصائغون وموظفو الفحص من المقترح حتى المراجعة. وبعد أول استخدام، يستحق السيناريو الأساسي العودة إليه، فمقارنته بما حدث فعلا تكشف هل كانت الأدلة الأصلية سليمة وكيف ينبغي بناء التقييم التالي.